



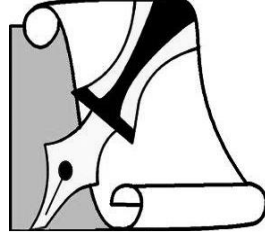
مركز البحوث
القطرية والاسراتيجية

مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاسراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
اللسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

انعقاد" المجلس المركزي "عمقّ الانقسام الفلسطيني وسط مقاطعة فصائل تعيينات عباس بنكهة" التنسيق الامني "وتجاهل اصلاح" المنظمة"

في بيانه الختامي، كرّر المجلس المركزي الفلسطيني المعزوفة ذاتها" وقف الاستيطان، ووقف التنسيق الأمني بأشكاله المختلفة".

وكلف المجلس" اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير" وضع الآليات المناسبة لتنفيذ هذه القرارات وفق ما تقتضيه المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني."

عند التدقيق في هذه العبارات، نجد أنها ترد في كل بيان ختامي للمجلس، وتبقى اسيرة ادراج واضعها، وليس هذا فسخ، الانكى انه يُعمل بعكسها تماما، من خلال الاصرار على التنسيق الامني .

فعلى وقع الخلافات، وفي ظل مقاطعة من قبل العديد من الفصائل الفلسطينية الفاعلة الوزانة، انعقد المجلس" المركزي "الفلسطيني يومَي الأحد والاثنين في 6 و 7 شباط الحالي، وسط تظاهرات واعتصامات مندّدة بالاجتماع في رام الله وقطاع غزة، حيث حمل المشاركون فيها لافتات كُتب عليها :
"لا شرعية من دون انتخابات ...نعم لمنظمة تحرير موحدة... لا للتفرد والديكتاتورية ...نعم لمجلس وطني منتخب ."

غني عن التعريف، أن الدافع الرئيسي لعقد المجلس، كان ملء الشواغر في صفوف المركزي بعد أن رحل عدد ممن كانوا أعضاء فيه، واستقال آخرون، بهدف ضمان بقاء أغلبية في المجلس المركزي لمنظمة التحرير مؤيدة لخيار أوسلو، ولسياسات السلطة الفلسطينية الحالية، واستمرار الخط الحالي حتى في المرحلة الفلسطينية المقبلة، مرحلة ما بعد الرئيس الحالي محمود عباس..

وقبل الدخول في تفاصيل اجتماع المركزي الفلسطيني، والقرارات التي صدرت عنه، لا بد من استعراض اسباب ودوافع عقده بالرغم من المعارضة الكبيرة له .

- البداية مع الأسباب

بعد تعطيل تجاوز ثلاث سنوات ، عقد هذا المجلس اجتماعه) الذي كان مقررا في 20 كانون الثاني الماضي(، وذلك بخلاف اللائحة الداخلية للمجلس التي تنصّ على عقد دورة عادية كلّ ثلاثة شهور، بوصفه مؤسسة وسيطة بين " المجلس الوطني "وبين" اللجنة التنفيذية"، وهو الأمر الذي يعني تعطيلاً فعلياً للمنظمة بعدما حلّت مكانها السلطة الفلسطينية، بما لذلك من دلالات هائلة على المسار السياسي، بالانتقال من مشروع التحرير، إلى مشروع السلطة المسقوفة بالاحتلال، وتأثير ذلك على شرط وجود السلطة واستمرارها، لا سيما مع انتهاء مشروع التسوية، وانسداد الآفاق أمام السلطة للتحوّل إلى وضعية سياسية تضع نصب اعينها المصلحة الوطنية الفلسطينية، وترفض والتنسيق الأمني الذي لا تقيد الا الاحتلال الصهيوني .ولكن للأسف هذا لم ولا توجد بوادر تشير الى حصوله قريبا .

وعليه، إن أهم أسباب عقد المجلس المركزي بعد هذا التعطيل الطويل، فئويّة، تتعلق بترتيبات المشهد الداخلي، على مستوى فتح والسلطة .فالمجلس لم ينعقد إلا بعدما حسمت فتح خلافاتها حول الأسماء التي سيجري طرحها من قبلها اللجنة التنفيذية والمجلس الوطني .وبما أنّ الانتخابات ملغاة، وهي النافذة الوحيدة لمنح الشرعية لترتيبات السلطة وقيادتها، كان لا بد" للقائمين على المجلس "من استدعاء" منظمة التحرير "للتظّل بشرعيتها، بوصفها المؤسسة التاريخية الممثلة للفلسطينيين، وبكونها المنشئة للسلطة، وهو ما يذكّر باجتماع المجلس المركزي في كانون الأول 2009 لتمديد ولاية رئيس السلطة والمجلس التشريعي، بدلاً من اتفاق وطني أو عقد انتخابات عامّة .وعليه باتت المنظمة،

والحالة هذه، مختزلة في هذه الوظيفة، وهي استدعاء الشرعية من تاريخها ووصفها، مع تعطيلها فعلياً لصالح السلطة الفلسطينية.

وماذا عن مقاطعة الفصائل للمجلس .إليكم الإجابة .

تميز انعقاد" المجلس المركزي "هذا العام، بمقاطعة لافتة، شملت عددا كبيرا من الفصائل والشخصيات الوطنية، لتكون بذلك أكبر مقاطعة تشهدها جلسات مؤسسات منظمة التحرير عبر تاريخها، مما يُعمق الشرخ الفلسطيني وينقل أزمة الانقسام إلى داخل المنظمة نفسها .

فبالإضافة لمقاطعة فصائل من خارج المنظمة" كحركتي حماس و"الجهاد الإسلامي" للاجتماع، قاطعته أيضا،" الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، و"المبادرة الوطنية"، و"حزب الشعب"، وشخصيات مستقلة وازنة، من بينها الدكتورة حنان عشراوي، والدكتور حسن خريشة، والدكتور جورج جقمان .فيما وجّه أحمد جميل عزم، وفيحاء عبد الهادي ومحسن أبو رمضان رسالةً مشتركةً إلى رئيس المجلس الوطني باعتذارهم عن حضور جلسات المركزي، التي أصرت حركة فتح على عقدها بعيداً عن أيّ توافق وطني .وعزت الشخصيات عدم الحضور لـ"عدم تنفيذ قرارات المجلسين المركزيين، بتاريخ 5 آذار 2015 ، و 15كانون الثاني 2018 ، وقرارات المجلس الوطني، بتاريخ 30 نيسان. 2018

الجدير بالذكر ، يعتبر المجلس المركزي، هيئة دائمة منبثقة عن المجلس الوطني، التابع لمنظمة التحرير، وهو مخول بصلاحيات المجلس.

وكما حصل في هذا الاجتماع الأخير، كان المجلس الوطني الفلسطيني) أعلى هيئة تشريعية (قد فوّض" المجلس المركزي "بصلاحياته خلال اجتماعه الأخير في عام 2018 ، حيث اجتمع للمرة الأولى منذ 22 عاماً، وقرر "إنهاء الالتزام باتفاق أوسلو، ووقف التنسيق الأمني مع إسرائيل، والتحرر من علاقة التبعية الاقتصادية التي كرّسها بروتوكول باريس .ومع أن المجلس المركزي الفلسطيني

اتخذ قرارات تتعلق بقطع العلاقة مع [إسرائيل](#) خلال اجتماعاته المتواصلة منذ عام 2014 ، لكن تلك القرارات بقيت حبراً على ورق ومن دون تنفيذ .

- وقائع الجلسة

حملت الدورة الـ 31 لاجتماعات المجلس عنوان " تطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، وحماية المشروع الوطني، والمقاومة الشعبية.".

وبمن حضر من حركة " فتح"، وقليل من الفصائل والشخصيات المُعيّنة في المجلس المركزي لـ"منظمة التحرير الفلسطينية"، أقرّت التعيينات الجديدة التي خطّطت لها قيادة " فتح "أخيراً، ليُضحى روجي فتوح رئيساً لـ"المجلس الوطني الفلسطيني"، وحسين الشيخ عضواً للجنة التنفيذية) خلفاً لصائب عريقات الذي توفّي في عام 2020 بسبب إصابته بفيروس " كورونا"، فيما حصلت " الجبهة الديمقراطية "على منصب نائب رئيس " الوطني"، مكافأةً لها على مشاركتها في الجلسة .كذلك، انتُخب علي فيصل (بـ 103 أصوات (وموسى حديد) بالتركية (نائبين لفتوح الذي حصل على 105 أصوات من أصل 124، فيما عُيّن القيادي "الفتحاوي" فهمي الزعاير أميناً للسّرّ بـ 108 أصوات.

كما أن رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني، محمد مصطفى حلّ بدلا عن حنان عشراوي التي قدمت استقالته في كانون الأول 2021، وفريد سرّوع) رمزي رباح(، بدلا عن تيسير خالد الذي قدم استقالته أيضا.

كذلك، جرى انتخاب الدكتور رمزي خوري، رئيساً لمجلس إدارة الصندوق القومي، ووفقا للنظام السياسي أصبح عضوا في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وخلال الجلسة أعاد الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، تلاوة أسماء أعضاء اللجنة التنفيذية بكاملها، وجدد المجلس المركزي ثقته بها وأصبحت كالتالي:

رئيس اللجنة التنفيذية) فتح (الرئيس محمود عباس، وعضوية كل من: عزام الأحمد) فتح)، حسين الشيخ) فتح (أحمد مجدلاني) جبهة النضال)، (واصل أبو يوسف) جبهة التحرير الفلسطينية)، فيصل عرنكي) جبهة التحرير العربية)، (بسام الصالحي) حزب الشعب (صالح رأفت) فدا)، رمزي رباح (الجبهة الديمقراطية)، (زياد أبو عمرو) مستقل)، (أحمد بيوض التميمي) مستقل)، (علي أبو زهري) مستقل)، (عدنان الحسيني) مستقل)، (أحمد أبو هولي) مستقل)، (محمد مصطفى) مستقل)، (رمزي خوري).

إشارة إلى أن المادة 15 من النظام الأساسي لـ "منظمة التحرير الفلسطينية"، تنص على أن تتألف اللجنة التنفيذية من خمسة عشر إلى 18 عضواً، بمن فيهم رئيس مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني.

أما اللافت، فكان انسحاب "حزب الشعب الفلسطيني"، مساء الأحد، من اجتماعات "المركزي"، بعد مشاركته في الجلسة الافتتاحية، إثر إهمال مطالبته بتغيير جدول الأعمال ليشمل وضع آليات تطبيقية لقرارات الجلسات السابقة لـ "المركزي"، فضلاً عن اعتراضه على قراري إجراء انتخابات لرئاسة المجلس الوطني"، واستقلال اللجنة التنفيذية عن الأخير.

- دوافع معارضة الفصائل لعقد المجلس.

تعتبر الفصائل أن مساري المصالحة والانتخابات يجب أن يتقدما مسار عقد المجلس المركزي. وهي تعتقد أن الجلسة لم تحمل أي بُعد سياسي على الرغم من الخطاب السياسي الذي قدمه رئيس السلطة، محمود عباس) الذي كرر الشعارات الفارغة والواهية (وأنها هدفت فقط إلى تمرير التعيينات التي يريدها عباس في "المجلس الوطني" واللجنة التنفيذية، واستغلال حضور الفصائل لتجديد شرعية رئيس السلطة أمام الولايات المتحدة، في ضوء الحديث عن إمكانية عودة المفاوضات. وهو ما أكدته مصادر "فتحاوية" موضحةً أن الحركة حاولت طرح إعادة انتخاب عباس كرئيس دولة فلسطين، إلا أن

"حزب الشعب" و"الجبهة الديمقراطية" رفضا هذا الطرح بشكل قاطع، الأمر الذي دفع "فتح" إلى سحبته، حتى لا يتسبب بفرض الجلسة.

ولعل أكثر ما يعزز عدم شرعية جلسة المجلس المركزي، حتى "النصاب الشرعي للجلسة"، هو غياب أي حوار فلسطيني للتوافق على الحد الأدنى من البرنامج الوطني في مواجهة الحكومة الإسرائيلية الحالية.

وما هي أسباب رفض الفصائل للتعيينات؟ فلنقرأ سوياً

في الحقيقة ، إن رفض الفصائل المقاطعة للتعيينات التي أقدم عليها المجلس) بالأصح الرئيس محمود عباس(، ينبع من التشكيك في الشخصيات المعنية بها، إذ إن حسين الشيخ مثلاً هو رئيس "هيئة الشؤون المدنية" والمسؤول عن التنسيق الأمني مع دولة الاحتلال، والمرشح لخلافة عباس (86) سنة(، فيما يلقى فتوح رفضاً شعبياً ووطنياً بعدما اتهم سابقاً بقضايا فساد وتهريب بين الأردن والضفة المحتلة، باستغلال حصانته الدبلوماسية. أكثر من ذلك، ترى الفصائل أن عدم تطبيق قرارات الجلسات السابقة للمجلس المركزي، دليل على غياب النية لدى "فتح" للسير نحو إصلاح المنظمة وإقرار برنامج لمواجهة الاحتلال .

إذ إنه جرى سابقاً تكليف اللجنة التنفيذية بتعليق "الاعتراف بإسرائيل" إلى حين" اعتراف الأخيرة بدولة فلسطين على حدود عام 1967 ، واعتبار الفترة الانتقالية التي نصّت عليها اتفاقيات أوسلو والقاهرة وواشنطن" غير قائمة . كما قرّر "المركزي"، وبخاصة في جلستيه عامي 2015 و2018، وقّف "التنسيق الأمني" بكل أشكاله مع الاحتلال، والانفكاك من علاقة التبعية التي كرّسها" اتفاق باريس الاقتصادي"، لتحقيق استقلال الاقتصاد الوطني، وطلب من اللجنة التنفيذية ومؤسسات السلطة البدء في تنفيذ تلك القرارات، وهو ما لم يحدث البتة.

- عباس يغذي جسم المنظمة بالمقربين

تبدو الغاية من انعقاد "المركزي"، بعد غياب وعدم انتظام له، وكأنه بمثابة وسيلة لتسوية هذه التعيينات لمقربين من عباس، وسط إجماع على ارتباطها بترتيبات مرحلة ما بعد عباس لتولي زمام السلطة. وهو ما دفع البعض إلى اعتبار العنوان الذي وُضع لاجتماع المركزي المرتقب والمتمثل بـ"صياغة استراتيجية وطنية للمرحلة المقبلة"، مجرد غطاء عام لتمرير التعيين المطلوب.

أكثر من ذلك، حظي تعزيز حضور الشيخ في منظمة التحرير، على أمل تعيينه أمين سر للجنة التنفيذية، حظي برضا أميركي وإسرائيلي، وفق المعطيات المتوفرة، أصرّ الشيخ على احتفاظه بمنصب وزير الشؤون المدنية إلى جانب موقعه في منظمة التحرير، وهو ما لم يرق لأقطاب فتحاويين آخرين.

- التهيئة لمرحلة ما بعد عباس

ما الموضوع الأهم، في هذا السياق، هو تهيئة الشيخ لما بعد عباس، والدليل على ذلك، بأن رئيس السلطة يُواظب على اصطحاب حسين الشيخ معه، دائماً وعلناً، منذ وفاة كبير المفاوضين صائب عريقات. وهو ما يدفع إلى الاستنتاج بأن "هذا ليس عبثاً، ووراءه رسالة ما."

فبالرغم من أنّ ترشيح الشيخ قد مرّ بالإجماع في اللجنة المركزية، إلا أن مصادر مطلعة أشارت إلى أن هناك أقطاباً فتحاوية غير راضية عن خطوة تسمية الشيخ، لاسيما، وأن صراعاً خفياً قد طغى طيلة الأشهر الماضية، على خلافة صائب عريقات. وفي هذا السياق، يرى بعض أعضاء "المجلس الوطني الفلسطيني" بأن الهدف الحقيقي من اجتماع المجلس المركزي بعد تاجيله، هو تسوية تعيين المقربين من رئيس السلطة في مواقع متقدمة في منظمة التحرير "حتى يسير المركب بنفس الوتيرة"، أكثر من أن يكون الهدف بحث الاستراتيجية الفلسطينية للمرحلة القادمة، كما يُروج البعض.

علاوة على ذلك، يقول هؤلاء، ان هذه التعيينات، تندرج في إطار ما أسماها "هيمنة تيار سياسي

واحد على القرار الفلسطيني، وذلك عبر تمكين المجلس المركزي من الاستحواذ على صلاحيات المجلس الوطني، فيما يجري، هو القفز وسلب صلاحيات المجلس الوطني، عبر جعل الصلاحية التشريعية للمجلس المركزي. وبهذا المعنى، يعتبرون عملية تمرير الشيخ لعضوية اللجنة التنفيذية وروحي فتوح لرئاسة المجلس الوطني، ب"غير القانونية".

ولكن، هل الخطوة لتهيئة الشيخ لخلافة عباس شخصياً؟، أم أنها وسيلة لضمان سيطرة تيار سياسي معين على قرار المنظمة، باعتبارها وسيلة حتمية في ترتيبات مرحلة ما بعد عباس؟ اليكم الإجابة

سعى رئيس السلطة الفلسطينية من وراء تعيين الشيخ وفتوح في مواقع متقدمة في منظمة التحرير، الى أن يعزز الدوائر الأقرب إليه، ليفتح بذلك معركة الوراثة لقيادة السلطة، في حال تغيبه عن رئاستها لأي سبب طارئ.

- التعيينات وخلافة عباس

تعكس اللقاءات التي أجراها حسين الشيخ وماجد فرج مؤخراً، إسرائيلياً وأميركياً وإقليمياً، محاولة، بدت ناجحة، للحصول على دعم تلك الأطراف في صراع الخلافة الجاري داخل أروقة "السلطة". ويبدو أن تقاسماً للدورين السياسي والأمني، بين الشيخ وفرج، في إطار إدارة مرحلة ما بعد أبي مازن، هو أبرز ما يجري الترتيب له بين مختلف الأطراف، ولاسيما الطرف الإسرائيلي، الأكثر انسجاماً مع هذا التوجه. ويبدو مريحاً للجانب الأميركي، بالنظر إلى توجّهات الرجلين.

فعلى المستوى السياسي، يتبنى الشيخ وفرج المسار نفسه، الذي يتبناه أبو مازن، إن لم يكن سقف مسارهما أدنى. أمنياً، يُعدّ الرجلان من أشدّ المتمسكين بسياسة التنسيق والتعاون الأمني مع الاحتلال، والأكثر انخراطاً في مواجهة حركات المقاومة للاحتلال والمعارضة للتسوية. أمّا الأطراف

الإقليمية، فستجد فرصتها في حاجة الشيخ وفرج، إلى عوامل تعزيز شرعيتيها في خلافة أبي مازن، وذلك من أجل بسط هذه الأطراف نفوذها وسيطرتها، بصورة أكبر، على القرار الفلسطيني.

أما بالنسبة لخلافة عباس، ترجح المصادر أن خليفة عباس لن يكون شخصاً بعينه، لصعوبة الأمر، وإنما السيناريو شبيهه بالمجلس القيادي المشترك، بحيث يضم رئيس المخابرات العامة ماجد فرج، وأقطاب فتح حسين الشيخ وجبريل الرجوب وآخرين، وينقسمون إلى ثلاث مجموعات بين مهام أمنية ومدنية وقضائية. وهذا سيتطلب أيضاً حلاً للمشكلة مع القيادي الأسير مروان البرغوثي، والقيادي المفصول من "فتح" محمد دحلان في مرحلة ما بعد عباس، لتعزيز استقرار الحكم وسيطرة السلطة. وذكر المصدر أن عباس رفض جهداً روسيا في الآونة الأخيرة لحل الخلاف مع محمد دحلان.

وما يعزز الصراع على خلافة عباس، عدم وجود مجلس تشريعي، وهو ما يعطل العمل بالقانون الأساس، والذي يقضي بأن يتولى رئيس المجلس التشريعي منصب رئاسة السلطة، في حال أي غياب مفاجئ لرئيس السلطة، لفترة انتقالية مدتها مئة يوم، ثم تجري انتخابات عامة لرئيس السلطة، وهي الخطوات التي جرت عند وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات عام 2004.

الخلاصة

إنّ أيّاً من قرارات المجلس المركزي، التي يمكن أن تكون محلّ إجماع وطني، كقرار وقف التنسيق الأمني الذي كان في آذار 2015، يجري العمل بخلافها تماماً، وهو ما يعني أنّه جرى تحويل "منظمة التحرير"، لتضيق على مقاس نخبة متنفّذة باتت هي نخبة السلطة لاحقاً.

من الواضح قيادة السلطة بدورها ستمضي في طريقها، ومن المرجح أن تُستدعى "منظمة التحرير" لشرعنة أي ترتيبات متعلّقة بالسلطة، مما سيكرّس واقعاً يفوق في سوداويته كل ما سبق. ومثل هذا لا يواجه ببيانات التنديد ومجرّد المقاطعة، ولا بإعادة تدوير مقترحات المصالحة، وإنما بخطوات عملية جريئة وشجاعة ومخلصة.

تعد " منظمة التحرير " الممثل الشرعي والوحيد، وإن عدم ضم مختلف ألوان الطيف السياسي والاجتماعي وفصائل وقطاعات وشخصيات وازنة لها؛ ينتقص من هذا التمثيل، ويهدد بفقدانه كليًا، وهذا يتطلب توزيع قيادات المنظمة، ودوائرها على مختلف أماكن تواجد الشعب الفلسطيني، حتى تقوم بدورها كممثل للشعب كله ولا تبقى تحت رحمة الاحتلال.

من هنا، إنَّ إنقاذ القضية الوطنية التي تواجه تحديات جسيمة وأداة تجسيدها منظمة التحرير، لا يمكن أن يكون من دون الاتفاق على إعادة تعريف وإحياء المشروع الوطني، والميثاق الوطني، وتحديد الهدف الوطني المركزي في هذه المرحلة، والشراكة الحقيقية، ومن دون إنهاء الانقسام، بما يوحد المؤسسات في سلطة واحدة، ومن ثم الذهاب إلى الانتخابات، وإعادة تعريف السلطة، وتغيير وظائفها، وموازنتها، والتزاماتها؛ لتكون أداة من أدوات " منظمة التحرير " والبرنامج الوطني الفلسطيني الجامع.